

## واقع الحركة التعاونية العربية

ودورها فى مساندة جهود المشروعات الصغيرة ومكافحة البطالة

الندوة القومية

"التعاونيات ودورها فى تدريب وتأهيل الشباب  
ودعم الصناعات الصغيرة"

عمان 22-24 أكتوبر/ تشرين الأول 2013

**إعداد**

**الدكتور / أحمد عبد الظاهر**

**رئيس الاتحاد التعاونى العربى**

**جمهورية مصر العربية**



## تقديم :

منذ مطلع التسعينات، تقريباً، راحت البلاد تواجه مشكلة بطالة وأخذت تتفاقم وتزداد حدة وتتعاظم تداعياتها السلبية بمرور الوقت، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

منها تحلل الدولة من سياسة تشغيل الخريجين، إلا فيما ندر، بدعوى العبء الكبير لهذه السياسة على الموازنة العامة للدولة، وبدعوى تضخم الجهاز الحكومي أصلاً، مما أسهم جزئياً في ارتفاع أعداد المتعطلين، لاسيما في صفوف الشباب المتعلم تعليماً عالياً ومتوسطاً.

وكذا التحول إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي التي استهدفت تقليص الطلب المحلي على السلع والخدمات، مما قلص بدوره من الطلب على العمالة بجميع فئاتها، كما أن خصخصة المشروعات العامة وما صاحبها من التخلص من العمالة الزائدة، مما يضيف أعداداً جديدة إلى جموع المتعطلين. أضف إلى ذلك، أن القطاع الخاص الذي بات يتحمل الدور الرئيسي في عملية التنمية لم يتمكن، لأسباب شتى، من تحقيق التوسع المستهدف في مشروعات الإنتاج والخدمات، وبما يخلق فرص عمل جديدة بمعدلات مرضية، لاسيما وأنه يميل بوجه عام إلى تفضيل استخدام الأساليب الإنتاجية العالية التقنية على الأساليب الإنتاجية الكثيفة العمل.

وكذلك غياب الارتباط بين نظام التعليم وسوق العمل أو بين السياسة التعليمية وسياسة التشغيل، ففي كل عام، يتخرج من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الثانوية الفنية مئات الآلاف من الشباب يفتقرون إلى المهارات التي يتطلبها سوق العمل المتغير والمتطور، لاسيما في المجالات التكنولوجية والمعرفية الحديثة، وبالتالي، فهناك تخمة في خريجي تخصصات لا تتواءم مع احتياجات سوق العمل، يقابلها نقص في تخصصات معينة يوجد طلب عليها في سوق العمل.

بالإضافة إلى تراجع الهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي النفطية، وتدهور الوضع الداخلي في العراق بسبب تداعيات العدوان الأمريكي ووجود قلاقل وهجمات تفجيريته، وبالتالي اضطرار أعداد كبيرة من العاملين المصريين في تلك الدول إلى العودة.

على الرغم من الاختلاف في تقييم حجم البطالة، فإنه يوجد ثمة إجماع على أن البطالة باتت أخطر مشاكلنا الاجتماعية، ومصدر التهديد الرئيسي للسلام الاجتماعي فهي المسنول الأول عن مشاعر الإحباط لدى قطاعات عريضة من الشباب، وانزلاق بعضهم إلى التطرف والإرهاب، وعن حوادث العنف الاجتماعي الدخيل على قيم وتقاليده المجتمع، لا عجب، والأمر كذلك، أن يصبح

حل مشكلة البطالة وتشغيل الشباب في صدارة أولويات برامج عمل الحكومات، وبرامج مختلف الأحزاب والقوى السياسية، وأنشطة العديد من مراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني ومنها التعاونيات.

لا بد من العمل قدر المستطاع على ربط التعليم بسوق العمل ، من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العماله ، كما وكيفا ، وإصلاح منظومة التعليم بما يؤدي إلى تحسين جودته ومناهجه ونوعية مخرجاته ، ويضمن في ذات الوقت إشباع الطلب المتزايد عليه.

وكذا تعاون وتضافر الجهود بين شركاء التنمية: الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، فالدولة هي المنوطة برسم سياسات التشغيل، وإصدار التشريعات والقوانين اللازمة، وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، بما يحقق مصلحة كل طرف، وبما يضمن رعاية الطرف الأضعف المتمثل في العمال، من خلال كفالة حقوقهم، وأسرهم، في التأمين الصحي، وإعانة البطالة، وتأمين العجز الكلي، والإصابة، والمعاش، وزيادة حد الإعفاء الضريبي .. الخ.

وما زالت مشكلة البطاله فى حاجه إلى حلول حاسمه قصيرة المدى وطويلة المدى ولا بد من مشاركة منظمات المجتمع المدني بثقلها فى هذه القضية.

ولا شك أن التعاونيات قادرة على المشاركة الفعالة لخدمة أهداف العمل الوطنى إذا ما أتاحت لها الفرصة وإذا ما أولت الحكومات الاهتمام بها ودعمت نشاطها وأسندت إليها مهام فى خطة الدولة اعترافا بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة لتحفيز الشباب على التوجه نحو تنمية المجتمعات المحليه الجديده وأيضا القديمه الأمر الذى يساعد على مواجهة مشكلة البطالة – والتوجه إلى التعاونيات غير التقليديه لخلق فرص العمل للشباب.

والحركة التعاونية العربية لا بد لها من السعى الدؤوب نحو تسويق انتاج صغار ومتوسطى صغار المنتجين وحل مشاكلهم التسويقية والتمويلية وأيضا المساهمه فى توفير البيانات والمعلومات التى تمكن صغار المنتجين من التوجه السليم لمجالات العمل التى يتطلبها سوق العمل.

## واقع التعاونيات العربية

تجدر الإشارة أن التعاونيات العربية والتي تنتمي الى 17 قطرا عربيا فى إطار 45 الف جمعية تعاونية تعمل فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض وحجم عضويتها أكثر من 25 مليون عضو تعاونى فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والاسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض.

### وفيما يلى جدول يوضح نسبة العضوية فى التعاونيات

#### جدول رقم (1)

النسبة المئوية	نوع النشاط
44.8%	التعاونيات الاستهلاكية
31.8%	التعاونيات الزراعية
14.8%	التعاونيات الاسكانية
3.9%	تعاونيات متعددة الأغراض
2.1%	تعاونيات خدمية
2%	تعاونيات حرفية
0.6%	تعاونيات سمكية

كما يتضح من خلال تحليل البيانات المتاحة عن 14 دولة عربية أن هناك أكثر من 45 الف جمعية تعاونية فى مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والاسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الأغراض.

### وفيما يلى جدول يوضح نسبة أوسع التعاونيات انتشارا فى الدول العربية

#### جدول رقم (2)

عدد التعاونيات	نوع النشاط
43% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات الزراعية
33% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات الاستهلاكية
8.5% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات الاسكانية
7.8% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات متعددة الأغراض
3.8% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات الخدمية
3.4% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات الحرفية
0.4% من إجمالى عدد التعاونيات	التعاونيات السمكية
0.01% من إجمالى عدد التعاونيات	تعاونيات الأنشطة العامة والثقافية

ويمتد نشاط التعاونيات في كافة الدول العربية الى معظم المجالات : الزراعية .. الاستهلاكية .. والاسكانية .. والانتاجية الحرفية .. والثروة المائية والصيدان والتعاونيات الخدمية .. والتعليمية .. والثقافية .. الخ.

وفيما يلي جدول يوضح عدد الدول التي ينتشر بها الأنشطة التعاونية المختلفة

### جدول رقم (3)

نوع النشاط	عدد الدول
التعاون الزراعي	18 دولة
التعاون الاستهلاكي	18 دولة
تعاونيات متعددة الأغراض	13 دولة
تعاونيات خدمية	13 دولة
التعاون الاسكاني	7 دول
التعاون الحرفي	7 دول
التعاون السمكي	6 دول
تعاونيات الأنشطة العلمية والثقافية	4 دول

وقد أجمع العديد من الخبراء والأكاديميين أن المناخ الذي خلقته الأزمة المالية العالمية وتداعياتها يجب أن يدفع الدولة لتمكين القطاع التعاوني باعتباره الشريك المناسب للخروج من تلك الأزمة استنادا على نموذجاً رشيداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم على الشركاء الأربعة : دولة قوية متدخله بحدود ، قطاع خاص منضبط ، قطاع تعاوني موجه ، بالإضافة إلى القطاع الخيري.

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور مؤثر وفعال في السياسات الاقتصادية الجديدة لعالم مابعدالأزمة الاقتصادية العالمية. ان عدد كبيراً من قضايا الاقتصاد القومي تجد في التعاونيات المتطورة مفتاحاً هاماً لتحقيق انجاز كبير فيها وعلى راس هذه القضايا:

قضية الأمن الغذائي وقضية الأمن المائي وتوفير المسكن الملائم للأسر الجديدة محدودة الدخل ، وتأسيس آلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة كأهم آليات رفع مستوى المعيشة والحد من البطالة والخروج من دائرة الفقر والحد من التضخم عن طريق أختصار الحلقات الوسيطة بين اليد

الأولي في توفير السلعة سواء كان منتجاً أو مستورداً وبين المستهلك بما يكفل توفير حماية إيجابية للمستهلك .

فالتعاونيات الاستهلاكية منتشرة في كل تجمعات السكان في البلدان العربية، وكثير من هذه الجمعيات متعددة الفروع ومن ثم فهي الأقدر على كفالة عنصر الوفرة في عرض وانتشار السلع الغذائية التي يحتاجها أفراد المجتمع في كل وقت، ولما كانت هذه التعاونيات لاتستهدف الربح فإن مقدار ما يؤول للوسطاء والذي يصل إلي نحو 60% من سعر المستهلك للسلع الزراعية سوف يؤول إلي المستهلك بما يشكل دعماً مباشراً تقدمه التعاونيات لهذا المستهلك ومن ثم تعظم الاستفادة من قواه الشرائية وتمكن أقل الفئات دخلاً في المجتمع من الحصول على احتياجاتها، وتستطيع التعاونيات الاستهلاكية من خلال منظور تكاملي مع التعاونيات الزراعية أن توفر احتياجات المستهلك من المنتجات الزراعية دون مشاكل ترتبط بأسعار صرف العملات إذ يتم حصولها علي هذه المنتجات عن طريق التبادل ، ولهذا تستطيع التعاونيات الاستهلاكية كفالة العناصر الثلاثة للأمن الغذائي ( وفرة واستقرار وسعر ) سواء على مستوى الفرد أو مستوى الدولة بما يتطلب النظر إلي مفهوم الأمن الغذائي من خلال منظور تكاملي يأخذ في اعتباره الامكانيات المتاحة من الموارد واحتياجاتها من الاستثمار وتمويل هذا الاستثمار ، ومن المشروعات المشتركة التي يمكن القيام بها بين التعاونيات الاستهلاكية والزراعية والإنتاجية مشروع تنمية زراعية المحاصيل الزيتية واستخراج زيوتها ومشروعات تربية الحيوانات والاسماك وتصنيعها ، كما يمكن أيضاً ان يقيم التكامل التعاوني مشروعات مشتركة في المناطق الحدودية بين البلدان العربية وهي المناطق التي تتسم بالتواصل الثقافي والانتقال الطبيعي البشري ، ومن الجدير بالذكر أن تجارة الحدود غدت تمثل نسبة كبيرة في التجارة الخارجية للدول.

فإذا انتقلنا إلي أفاق الدور الذي يمكن ان تلعبه التعاونيات الإنتاجية العربية فكما هو معلوم تعاني البلدان العربية من ارتفاع نسبة بطالة الشباب خاصة حملت المؤهلات المتوسطة والعليا، فبينما تبلغ نسبة البطالة العامة 14% من حجم القوي العاملة في البلدان العربية فإنها تبلغ بين الشباب 26% مما يجعلها من أعلى المعدلات العالمية، وقد تنبتهت البلدان العربية إلي خطورة هذه المشكلة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن كونها تمثل إهداراً لأهم عناصر الثروة والتي أستطاعت عن طريق حسن توظيفها أن تحقق بلداناً كثيرة تفتقر إلي الموارد الطبيعية كاليابان وكوريا الجنوبية أن تحقق صعوداً اقتصادياً منشوداً، ومع ضيق إمكانيات التوظيف الحكومي في ظل تحول البلدان العربية للأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تطلب حكومات صغيرة يقتصر دورها الاقتصادي على التنظيم فقط، مما أدي إلي أنسحاب هذه الحكومات من النشاط الاقتصادي، كما أن كونها مالكة للقطاع النفطي فهذا القطاع لا يتيح مجالات توظف

بالحجم الذي يستوعب فائض عمالة الشباب، وحين ترك الأمر للقطاع الخاص فقد أتجه هذا القطاع إلى المجالات التي تحقق له أقصى ربح بأقل تكلفة وكان هذا علي حساب التشغيل .

فقد وجدت الحكومات العربية أسترشاداً بخبرة التنمية التي تحققت في البلدان الغربية والأسبوية حديثة العهد بالتصنيع أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية والأكثر أستياعياً للعمالة وأنه بتبني تشجيع هذه المشروعات يمكن لها أن تقدم حلاً جوهرياً لمشكلة بطالة الشباب من جانب فضلاً عن تنويع قاعدة الاقتصادات الوطنية وتوفير بيئة ممهدة لنشأة تكنولوجيا محلية والأرتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الصناعات التحويلية فيه، ولهذا فقد أشتملت كل خطط التنمية الاقتصادية العربية تقريباً على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصصت لها الحكومات العربية مؤسسات تقدم التمويل وتساعد في إجراء دراسات الجدوي وتقدم المعونة الفنية، إلا أن خبرة السنوات السابقة منذ إنتهاج هذا المسلك قد بينت أن الإطار الفردي لقيام هذه المشروعات قد أنتج مشاكل جمة خاصة في التمويل أو تكلفة المنتج أو جودته أو توافر المهارات اللازمة للقيام بالنشاط أو تسويق منتجات هذه المشروعات، وقد كان هذا نتيجة لإغفال دور المنظمات التعاونية كإطار مؤسسي يمكن أن يتم من خلاله إنجاح آلية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأرتفاع بالتشغيل والناتج .

فالتعاونيات الإنتاجية تقوم أساساً كتجمع لمنتجين صغار لا يستطيع أي منهم منفرداً أن يقوم بمشروع ولهذا فهي من حيث طبيعتها هي تجمع لمشروعات صغيرة تتساند في الحصول على التمويل وفي تسويق منتجاتها، وقد تمكن كل منها في بلده من الحفاظ على التراث الفني للصناعات التقليدية وبقاء القطاع الحرفي على قيد الحياة في مواجهة القطاعات الحديثة كبيرة الحجم، ولهذا فهذه التعاونيات تمثل الإطار الذي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ هذه المشروعات الصغيرة دون تعرض للمشكلات السابق الإشارة إليها، وتمثل التعاونيات الإنتاجية العربية بتكاملها معاً إطاراً لشبكات عنكبوتية وتجميعاً لعناقيد صناعية يمكن كل قطر عربي من التوجه إلى إنتاج ما يحقق فيه ميزات التنافسية ويشكل كل منها سوق للاحر وبتكاملها مع التعاونيات الاستهلاكية فإنها تفتح أمام كل مشروع سوقاً ضخماً يبلغ قوامه نحو 380 مليون نسمة هم سكان الوطن العربي الذين تخدمهم هذه التعاونيات .

**وفيما يلي بيان إحصائي لعدد ونوعية التعاونيات العربية ومجالات نشاطها**

**طبقاً للبيانات المتاحة كما هو موضح فيما يلي :**

بيان إحصائي لعدد ونوعية التعاونيات العربية  
ومجالات نشاطها

جدول رقم (4)

إجمالي عدد وأنواع الجمعيات التعاونية											الدولة
مواشي	مربي نحل	طحن غلال	ادخار	خدمية	متعددة الأغراض	ثروة مائية	إسكانية	استهلاكية	إنتاجية	زراعية	
7	-	-	1	-	437	-	186	7	3	229	الأردن
30	34	-	-	-	-	32	203	60	18	528	لبنان
-	-	-	-	-	121	4	1	3	1	32	السعودية
-	-	-	-	-	67	20	719	26		4090	المغرب
-	-	-	-	-	-	101	2370	3426	482	6682	مصر
-	-	-	-	62	-	-	29	186	62	778	العراق
-	-	-	-	39	-	-	230	17	15	169	فلسطين
-	-	-	-	-	-	-	2842	144	294	5463	سوريا
-	-	1257	-	1257	-	-	-	3161		970	السودان
-	-	-	-	-	4	1	-	19	-	2	البحرين
-	-	-	-	-	-	-	-	54	1	4	الكويت
-	-	-	-	-	-	-	160	-	-	279	اليمن
-	-	-	-	1950	-	-	-	-	-	302	تونس
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1123	الجزائر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	320	ليبيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	الصومال

المصدر :

- تقرير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - مصر -  
المجالس القومية المتخصصة.
- الاتحاد التعاوني العربي.
- المنظمات التعاونية العربية الأعضاء

## حجم العضوية وحجم المعاملات فى التعاونيات العربية :

هناك أكثر من 25 مليون عضو تعاونى فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والاسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض.

### وفى ضوء البيانات المتاحة يوضح الجدول التالى حجم العضوية فى بعض التعاونيات العربية وحجم المعاملات.

جدول بيان إحصائى لحجم العضوية وحجم المعاملات بالدول العربية

#### جدول رقم (5)

الدولة	حجم العضوية	حجم الأعمال
مصر	أكثر من 12 مليون عضو	أكثر من 71 مليار جنيهه
السودان	ما يقرب من 3 مليون عضو	ما يقرب من 8 مليون جنيهه سودانى
الكويت	362450 عضوا	ما يقرب من 4 مليون دينار كويتى
المغرب	أكثر من 100 ألف عضو	أكثر من 25 مليون درهم مغربى
البحرين	15000 عضو	أكثر من 7 مليون دينار بحرينى
الإمارات	36156 عضو	أكثر من 5 مليار درهم إماراتى
سوريا	ما يقرب من مليون عضو	أكثر من 3 مليار ليره سورية
السعودية	أكثر من 50000 عضو	ما يقرب من 4 مليار ريال سعودى
العراق	ما يقرب من 2.5 مليون عضو	حوالى 494 ألف دينار عراقى
الأردن	ما يقرب من 117000 عضو	ما يقرب من 400 مليون دينار أردنى
فلسطين	أكثر من 52 ألف عضو	ما يقرب من 57 مليون شيكل فلسطينى

المصدر : - الاتحاد العام للتعاونيات - مصر

- الاتحاد التعاونى العربى

- المنظمات التعاونية العربية الأعضاء

- نشأة الحركة التعاونية فى العالم ومصر والدول العربية - د. محمد عبد الظاهر

## دور التعاونيات في مكافحة البطالة

فى ضوء علاقه بين الحركة التعاونية والدولة تتحدد بنسبة كبيرة مدى نجاح أو فشل المنظمات التعاونية فى المنطقة العربية.

كذلك فإننا نلاحظ اختلاف الطريقه التى تتطور بها علاقه بين الحكومة والتعاونيات من قطر إلى قطر آخر ، وتتأثر بعوامل عديده معظمها ذو طابع اقتصادى وسياسى.

وبالرغم من العدد الهائل من التعاونيات العربية الذى يبلغ أكثر من 45 ألف جمعية تعاونية – إلا أن الحركة التعاونية العربية لم تصل إلى المستوى المطلوب من الفعاليه الاقتصادية والاجتماعية المرجوه – كما لم تحقق هذه التعاونيات العربية الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما حققت مثيلاتها فى الدول المتقدمه.

وقد أدركت أغلب الحكومات العربية ذلك على الرغم من اختلافاتها الأيدولوجيه والسياسيه – وأمنت أن التعاونيات هى الأداة المثلى لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة فى المناطق الريفيه واتجهت هذه الحكومات إلى إدراج تنمية التعاونيات فى كثير من خططها وبرامجها التنموية الوطنية لضمان إسهام التعاونيات فيها بصورة كامله.

ونظرا لما تمثله مشكلة البطالة وتداعياتها المختلفه فى الاقتصاد الاجتماعى العربى فإن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التى عقدت فى الكويت فى يناير 2009 قد أقرت البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذى تقدمت به منظمة العمل العربية ، كما تبنت إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل فى 15 ، 16 نوفمبر 2008 وتضمن أهدافا نوعية وكمية يتم التخطيط لها والتعاون لتحقيقها قبل عام 2020، وأصبحت تمثل تعهدا عربيا تضامنيا تعمل الحكومات العربية على تنفيذها ومن بينها :

- اعتماد الفترة 2010 – 2020 عقدا عربيا للتشغيل.
- تخفيض نسبة المشتغلين لمن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.
- رفع معدل النمو فى الانتاجية بنسبة 10% خلال الفترة فى كل البلدان العربية وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الانتاجية وفق المعايير الدولية.
- تحسين جودة برامج التعليم عموما ، والتعليم الفنى والمهنى والتطبيقى والتدريب المهنى خصوصا ، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسى والتعليم العالى والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

والبطالة فى مصر والبلدان العربية هى تعبير عن حالة اختلال هيكلية فى سوق العمل يكون فيها معروض الأيدي العاملة أكبر من الطلب عليها ( وعلى سبيل المثال يتسم سوق العمل فى مصر فضلاً عن جموده النسبي بعدم قدرته على استيعاب فائض الأيدي العاملة، وتدنى الدخول الحقيقية، وتدنى الإنتاجية، واتساع نسبة الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الكلى ) وهنا يكون العاطل هو كل راغب فى العمل وقادر عليه ولا يجده، وهذا هو ما ذهبت إليه منظمة العمل الدولية فى تعريفها للعاطل، إلا أن اعتبارات أخرى قد تتدخل منذ البداية فى التعامل مع هذه الظاهرة بغرض تصوير

حالة الاقتصاد القومي على غير واقعه، أو تجميل هذه الحالة لأغراض التسويق الدولي، أو تحسين الصورة في العلاقات الدولية، وهي في هذه الحالة تدخل محددات في التعريف كأن يكون الراغب في العمل و القادر عليه ليس له مورد آخر للرزق.

وتشير تقديرات معدلات البطالة في الدول العربية كمجموعة الى أنها الاعلى مقارنة بدول العالم الأخرى ، وذلك نظرا للنمو المرتفع في حجم قوة العمل في السنوات الأخيرة ، وهو نمو لم يقابله نمو اقتصادى كثيف التشغيل بالوتيرة ذاتها ، مما أدى الى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل ، وتحتاج المنطقة العربية الى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول 2020 للقضاء على مشكلة البطالة ، مما يعنى مضاعفة المستوى الحالى للتشغيل ، كما تحتاج الى توفير أكثر من 4 ملايين وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالى ، مما يتطلب تحقيق معدلات نمو حقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى ما بين 6 – 7% سنويا.

\*\* وفيما يلى بيان حول معدل البطالة فى الدول العربية أعوام 2009 ، 2010 ، 2011 ،

معدل البطالة فى الدول العربية ( 2009 - 2011 )

### جدول رقم (6)

الدولة	2009	2010	2011
الأردن	13	13.4	12.9
الإمارات	4.2	4.2	4.3
البحرين	4	3.8	3.7
تونس	13.3	13	18.9
الجزائر	10.2	10	9.8
السعودية	10.5	10.5	10.5
السودان	20	13.7	13.4
سوريا	9.2	8.4	14.9
قطر	0.4	0.5	0.6
الكويت	1.4	4.8	1.6
لبنان	6.4		13.1
ليبيا	18.2	19.5	
مصر	9.4	8.9	11.9
المغرب	9.1	9.1	9.2
اليمن	15.6		18

المصدر :

- جامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادى العربى الموحد – أعداد مختلفه.  
المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصاءه للدول العربية.

وتتركز هذه البطالة بين الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة ، وبينما يبلغ المتوسط العالمي لبطالة الشباب ( 15 – 24 سنة ) 14.4% فإنه يبلغ عربيا 26.5% وتمثل نسبة الشباب العاطلين عن العمل 50% من مجموع العاطلين في سوريا واليمن والبحرين والسعودية ومصر والأردن ، كما بلغت نسبة طالبي العمل لأول مرة من إجمالي العاطلين في مصر أكثر من 90% وفي قطر والكويت نحو 80% ، ويشير ارتفاع معدلات البطالة عربيا الى أنه لم يكن فقط نتيجة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة توزيع العمالة ، بل كان أساسا نتيجة لقصور في النمو والاستثمار لتوفير مواطن التشغيل الجديدة.

إزاء هذا الوضع ، توصلت منظمة العمل العربية الى استراتيجيات لتنمية القوى العاملة والتشغيل وهي التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الـ 30 بتونس في مارس 2003، حيث جاء من ضمن أهدافها : الحفاظ على فرص التشغيل للمهاجرين العرب . وذلك من خلال التنسيق العربي الجماعي وشبه الجماعي لمواجهة انعكاسات الوحدة الأوروبية على ظروف عمل ومعيشة المهاجرين العرب ، وحمايتهم من السلوك العدائي تجاههم في إطار القوانين المرعية ، مع الاستفادة من جهود منظمات المجتمع المدني المعنية في بلدان الاستقبال ، وضمان تمتع المهاجرين العرب في أوروبا الموحدة بالمساواة مع نظرائهم ، خاصة فيما يتعلق بالتنقل في السوق الداخلية وفرص التدريب والحفاظ على لغتهم وثقافتهم ، واستفادة العمال العرب بقدر متساو مع نظرائهم من البرامج الاجتماعية والثقافية وبرامج التشغيل التي تقر في إطار الاتحاد الأوربي ووضع نظم قطرية لمتابعة أوضاعهم من خلال الدراسات والمسوحات ، والعمل بكل الوسائل لتقليل دوافع هجرة الكفاءات العربية خارج الوطن العربي ، واجتذاب الكفاءات المهاجرة ، وإدماج مصالح العمال العرب المهاجرين ضمن المصالح المشتركة التي تعنى بها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا.

ويعزى الارتفاع النسبي في معدل نمو القوى العاملة العربية إلى الهرم العمري للسكان الذي يسمح بوصول أعداد متزايدة إلى سوق العمل كل عام، وعلى سبيل المثال (يتدفق سنوياً على سوق العمل في مصر 600 ألف طالب عمل ) وإلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، ويعتبر المعدل العالي لنمو القوى العاملة العربية وانخفاض إنتاجيتها من أهم التحديات السياسية التي تواجه البلدان العربية وتعد مؤشر على ضعف الإنجاز الأمر الذي يرتب نقص الرضا وضعف المشاركة وتصاعد حدة العنف والاتجاهات المتطرفة، فضلاً عن ذلك فقد شهدت الحقبة الماضية شبه جمود في قدرة القطاعات المنتجة الزراعة والصناعة على استيعاب القوة العاملة الجديدة بسبب سياسات التكيف الهيكلي التي خاضت فيها البلدان العربية، فضلاً عن تبني القطاع الخاص الذي أوكلت إليه النسبة الأكبر من الاستثمارات لصناعات تستخدم عمالة أقل مما أضعف قدرة القطاع البديل على استيعاب فائض العمالة، وبسبب هذا النمو المرتفع للقوى العاملة العربية وعدم قدرة سوق العمل على استيعابها فقد بلغ حجم البطالة في الوطن العربي حوالي 17 مليون عاطل أي ما نسبته 14% من إجمالي القوى العاملة العربية، ويصبح من الضروري استحداث ما لا يقل عن 4 مليون فرصة عمل سنوياً على مستوى البلدان العربية وهذا هو التحدي السياسي الرئيسي الذي يواجه البلدان

العربية على اختلافها ويتطلب منها أن تتعامل مع قضية التنمية بمفهومها الشامل المستدام بصورة جدية معوضة ما ترتب على الفترة السابقة من اتساع فجوة التنمية بشكل كبير ليس فقط مع البلدان الصناعية المتقدمة ولكن أيضاً مع البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع.

ومن المعلوم أنه إذا كانت الصورة الغالبة للبطالة في البلدان العربية هي البطالة الهيكلية التي تنجم عن التحول في هيكل الاقتصاد والتغير في النظام الاقتصادي، فإن هناك أيضاً البطالة الاحتكاكية التي تظهر عندما تتجه بعض قطاعات النشاط الاقتصادي إلى النمو ويتجه بعض آخر إلى الركود، وهذا ما أظهرته مسوحات الطلب على العمل في بلدان عربية حيث تبين أن هناك طلب على مهن لا يوجد عرض مناسب لها من الأيدي العاملة ( قطاعات الاقتصاد الجديد ) وهو ما يظهر أيضاً من التناقض بين المدخلات التي تحتاجها تفاصيل سوق العمل ومخرجات النظام التعليمي والتدريب في البلدان العربية، وهناك أيضاً البطالة الموسمية التي تحدث في أحد قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول مما يؤدي إلى ركود العمل، وهناك أيضاً البطالة المقنعة وهم أولئك الذين يعملون دون أن يضيفوا للناتج القومي شيئاً وإذا استبعدوا لن يحدث نقص في هذا الناتج وعلى سبيل المثال ( يقدر حجم البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي المصري بنحو ثلث العاملين في هذا القطاع ) هناك أيضاً البطالة السافرة وهي التي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وقد تكون نتيجة لحدوث بعض الظروف مثل الحرب ( حالات الصومال والسودان والعراق ) أو حالات الكساد الاقتصادي العام ( حالات البطالة في قطاع السياحة المصري في أعقاب حادثة الأقصر 1997 ). وهناك البطالة الدورية وهي التي تأتي في دورة النشاط الاقتصادي مصاحبة لحالات الكساد وما يترتب عليها من الاستغناء عن جزء من العمالة، وهناك أيضاً البطالة الجزئية والتي تعني عجز العامل عن العثور على عمل منظم أو تدني الدخل من العمل إلى الحد الكفاف أو أقل أو ترك العمل لفترة من الوقت.

ونظرة على أسواق العمل العربية يتضح اتساق البلدان الخليجية بشرذمة أسواق العمل فيها ووجود تباين بين أجور المواطنين وغير المواطنين وأحياناً بين أجور غير المواطنين أنفسهم وتفضيل أرباب العمل تشغيل غير المواطنين لاسيما الذكور، حيث أن المواطنين لا يقبلون في العادة العمل بمستوى الأجر الذي يقبله غير المواطنين باستثناء الحالات التي تفرض القوانين فيها حصة لاستخدام المواطنين، وقد أدى النمو الاقتصادي البطيء الذي بلغ 1.2% والنمو السكاني السريع الذي بلغ 3.4% خلال الفترة من 1980 إلى 2000 إلى إضعاف قدرة الحكومات على توسيع فرص العمل عن طريق استثمارات عامة جديدة مما أدى إلى ظهور البطالة في عدد من هذه الاقتصادات، وتأثرت البلدان متوسطة الدخل بنقص العمالة المصدرة إلى بلدان الخليج، كما أدى غزو العراق للكويت ثم حرب الخليج الثانية إلى توقف العراق كبلد تتجه إليه فانض العمالة العربية وتأثرت بذلك كثيراً القدرة على التشغيل في بلد كمصر حيث كانت العراق تستوعب نحو ثلاثة ملايين فرصة عمل للمصريين، وقد تزامن هذا مع تنفيذ برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي من قبل العديد من البلدان العربية متوسطة الدخل، وقد كان للانكماشات قصيرة المدى الناجمة عن هذه البرامج بالإضافة إلى

الانخفاض في حجم العمالة المهاجرة إلى الخارج تأثير كبير على حجم التوظيف في البلدان العربية متوسطة الدخل ومن المحتمل أن تتضاءل إمكانات الهجرة إلى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة في ظل القيود الجديدة التي تفرضها هذه البلاد على انتقال العمالة من الشرق الأوسط إليها ويترتب على كل هذا انخفاض في تحويلات العاملين في الخارج مما سيرهق اقتصادات هذه البلدان ويضعف من قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

وعانت البلدان التي ابتليت بالحروب أو الصراعات الأهلية الطويلة أو عدم الاستقرار السياسي أو الحصار أو الاحتلال من هزات متعددة أثرت من وضعية البطالة فيها وقد شملت هذه البلدان الجزائر والعراق ولبنان وفلسطين والصومال والسودان، هذا بالإضافة إلى التضخم المفرط والتخفيض الكبير للعملة وتصعد المؤسسات والشردمة الاجتماعية وتدمير الأصول المنتجة وإغلاق الحدود والحصار، والسياسات الحكومية التي كانت أكثر محاباة للقطاع الصناعي كثيف الاستخدام لرأس المال والأقل اهتمام بالزراعة مما دفع بموجات كبيرة من الهجرة للمراكز الحضرية وأنتج ظاهرة تريفيف المدن والعشوائيات فيها وحولها.

### ظواهر ودلالات انتشار البطالة في الدول العربية

ومن الدلالات والظواهر الهامة التي تجدر الإشارة إليها في مجال البطالة بين الشباب في الدول العربية ما يلي:

ظهور البطالة بين الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية ومن مختلف التخصصات بعد أن كان قاصراً على غير حملة الشهادات أو الأميين من الشباب، وتشير بيانات منظمة العمل العربية في عام 2000 إلى استفحال هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية حيث تبلغ معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين ضعفين في الأردن وثلاثة أضعاف في الجزائر وخمسة أضعاف في المغرب وعشرة أضعاف في مصر.

ويتركز المتعطلون في مصر على سبيل المثال في مجال خريجي التعليم التجاري بصفة عامة، سواء كان المؤهل عالياً أو فوق المتوسط أو متوسط، ففي حالة المؤهلات العليا يوجد أكثر من ثلث المتعطلين 34.1% من حاملي بكالوريوس التجارة، وفي المؤهلات فوق المتوسطة أكثر من الثلث (67.8%) من حاملي مؤهلات تجارية، وفي المؤهلات المتوسطة أكثر من نصف المتعطلين (51%) من حاملي دبلوم التجارة، كما يعاني خريجي كليات الهندسة ومعاهد إعداد الفنيين الصناعيين والمدارس الثانوية الصناعية البطالة على نسب متفاوتة (من حاملي المؤهلات العليا يوجد أكثر من 4% من حاملي بكالوريوس الهندسة)، وتتركز البطالة في مصر في الأعمار الأولى، حيث أن ما يقرب من 65% من إجمالي المتعطلين أعمارهم تقل عن 25 سنة وأن ما يزيد عن 90% منهم في الأعمار أقل من 30 سنة ويتضح من كل ذلك حجم الإهدار الاقتصادي

الاجتماعي الذي تمثله البطالة التي تتركز أساساً في الشباب المتعلمين الذين يشكلون أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق.

### الأسباب التي يعزى إليها ارتفاع معدلات البطالة العربية :

- 1- أحداث حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة وما تبعها من عودة كثير من العمالة المهاجرة خاصة من العراق وما ترتب على هذه الحروب من ضعف قدرة الدول الخليجية على توظيف العمالة العربية وتوجه معظم هذه الدول نحو تخفيض استقدام وتشغيل العمالة من الدول العربية الأخرى نتيجة الاتجاهات الانكماشية في اقتصاديات الدول الخليجية.
- 2- هجرة الأموال العربية إلى الاستثمار خارج البلدان العربية ومن ثم حرمان هذه البلدان من فرص التوظيف التي كان يمكن أن تتيحها هذه الاستثمارات فيما لو تدفقت إلى داخل البلدان العربية التي تعاني نقصاً في تمويل فرص الاستثمار القائمة لديها وتقدر قيمة الأموال العربية المستثمرة في خارج المنطقة العربية بأكثر من تريليون دولار.
- 3- اتجاه العديد من الدول العربية إلى تبني برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي وعلى الأخص مصر والمغرب وتونس والأردن ومن النتائج المؤكدة لهذه البرامج ارتفاع معدلات البطالة في الأجلين القصير والمتوسط نتيجة اتباع سياسات انكماشية.
- 4- تضاول دور الدولة كصاحب عمل في خلق فرص عمل جديدة وضعف قدرتها على التنسيق ما بين الاحتياجات التفصيلية لسوق العمل ومخرجات النظام التعليمي والتدريب.
- 5- تخلف نظم التعليم والتدريب لمعظم الدول العربية وعجزها عن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة احتياجات العصر وسوق العمل ومنافسة العمالة الأجنبية المتطورة.
- 6- قصور القطاع الخاص في استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن عمل بحجة أن العمالة الوطنية والعربية ينفصها التدريب والمهارة في استخدام أدوات الإنتاج التكنولوجية المتطورة وأن أجور العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية تقل كثيراً عن أجور العمالة الوطنية والعربية فضلاً عن تفوق هذه الأخيرة في الإنتاجية.

وإذا كانت البطالة تتفشى أكثر بين الشباب، فإنها تتفشى بين الإناث من الشباب بشكل أكبر، وقد كان أغرب قرار اتخذته اللجنة الوزارية العليا للتشغيل في مصر مثلاً هو اعتبار أن شروط التشغيل لا تنطبق على 15% من عدد المتقدمين أي نحو 660 ألف باعتبارهم من النساء من خريجات النظام التعليمي اللاتي تزوجن ويعشن حياة مستقرة، وفي عام 2000 نجد أن نسبة البطالة بين الإناث تبلغ 56% في مقابل 44% للذكور ويشير هذا إلى درجة عالية من الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية يضيف إلى تناقص نصيبها في فرص الإعداد التعليمي والمهاري تاريخياً وحرمانها النسبي من الأصول والفرص المادية نتيجة لتحيز النوع الذي كرسته الثقافة الأبوية الذكورية، ويتساقط كل هذا على فرص إعداد رأس المال البشري الذي أضحي قيمة أساسية في سياق متطلبات العولمة باعتباره حال تطويره وتمكينه من الفرص والخيارات المواتية لمشاركته الفاعلة الاقتصادية والسياسية، القادر على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً سواء كان إنتاجاً معرفياً أو

معلوماتياً أو مادياً، ويؤدي التحيز ضد المرأة أيضاً إلى إحداث تغيرات شبيه جذرية في قدرات الأسرة العربية ووظائفها باعتبارها تاريخياً المتكفل الاجتماعي بأعضائه.

أيضاً يبرز تفشي البطالة في البلدان العربية وجود مناطق بعينها تنتشر فيها هذه الظاهرة بشكل أكبر من غيرها مما يعكس عدم أو ضعف التوازن الإقليمي في التنمية ويهدد بنشوء اتجاهات غير مواتية في المناطق الأكثر حرماناً من فرص التوظيف، ففي عام 2000 وعلى سبيل المثال سجل معدل البطالة في محافظة أسوان أعلى مستوى له حيث بلغ 24.7% من القوى العاملة في المحافظة، وسجلت محافظات الوجه القبلي أعلى معدلات من الوجه البحري ، ونتيجة لزيادة الهجرة من الريف إلى المدن فإننا نجد أيضاً أن معدل البطالة في الحضر يزيد عن مثيله في الريف، ففي مصر كان معدل بطالة الحضر 9.6% في عام 2000 في مقابل 8.5% في الريف وإذا كانت البطالة في عموم الوطن العربي يرجع سببها المباشر إلى انخفاض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، فإن تباين مستويات البطالة داخل البلد الواحد يعكس أن المستويات العالية للبطالة ترتبط بمستويات أقل في نمو الناتج المحلي.

### المنهج التعاوني في مواجهة مشكلة البطالة :

يبرز المنهج التعاوني في التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح في تعاونيات الانتاج، سواء كان انتاج سلعى أو خدمى ، حيث التعاونيات تقوم على حشد وتجميع الجهود التي لا يستطيع أى منها منفرداً أن يقوم بنشاط يدر عليه عائد ، أى لا يستطيع أن يعمل لحسابه إما لقصور امكانياته التمويلية أو أن النشاط المبتغى الدخول اليه يحتاج الى أكثر من فرد حتى يؤدي ، وعليه فإن المنهج التعاوني لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات فى شكل جمعيات أساسية أو عامة أو اتحادات ولا يقتصر على المجالات التي تغطيها هذه المنظمات ، ولكنه منهج قابل للاستخدام فى كل مجالات الانتاج الخدمى والسلعى ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام ولكنه يفضل هذه المناهج من حيث الآتى :

- (1) تقليل المخاطر الى أدنى حد ممكن حيث المشروع التعاوني لا ينتهى بوفاة صاحبه كالمشروع الفردى الخاص وهو ما يرفع جدارته الانتمائية.
- (2) وجود رقابة متبادلة من أعضاء المنظمة التعاونية ومن المنظمة التعاونية الاعلى وهو ما يوفر درجة كبيرة من المحاسبية والشفافية.
- (3) إمكانية بدء النشاط بأقل قدر من التمويل.
- (4) أن الهدف الاول يصبح هو التشغيل ومن ثم يتم الاكتفاء بأقل هامش ممكن يكفى لاستمرار المشروع مما يؤدي لانخفاض أسعار السلع او الخدمة التعاونية مقارنة بانتاج القطاع الخاص أو العام.
- (5) أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على الحفاظ على النشاط الحرفى الذى يعتمد على العمل اليدوى وهو ما يختلف من مكان الى آخر ، ومن ثم يكون للمنتجات الحرفية فى كل دولة

- ودورها ميزه في الصادرات حيث تتراجع المنافسة ، وهو ما جعل مصر تتميز في صناعة الاثاث برغم أنها ليست دولة منتجة للاخشاب.
- (6) أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على ولوج الأنشطة التي تحتاج الى التضامن كنشاط الصيد والنشاط الزراعي ، حيث في هذه الانشطة يقل الحافز لدى الاجراء، ولهذا ايضا فإننا نجد أن النشاط الزراعي القائم على أسلوب المزارعة أكثر انتاجية من النشاط الزراعي القائم على استئجار الغير.
- (7) إمكانية الدخول في الأنشطة التي لا تقوم اقتصاداتها على الانتاج الكبير، وأيضا الأنشطة التي تتطلب سرعة تغيير التصميم والموديلات كصناعة الملابس الجاهزة.
- (8) هو المنهج الأفضل في الخدمات التي تقتضى مشاركة الناس كالأنشطة البيئية ، وقد بين إخفاق الاعتماد على الشركات العامة والخاصة في هذه الانشطة في مصر قصور أداء هذه الشركات لأنه نشاط يقتضى مشاركة مجتمعية ، وهذه المشاركة مفقده في الحالتين.
- (9) المنهج التعاوني هو الافضل في الأنشطة التي تتطلب كثافة استخدام العمالة حيث أنها لا تملك التمويل الذى يمكنها من الأنشطة التي تعتمد على كثافة استخدام رأس المال أو الميكنة الكاملة ، وقد أصبحت هذه الانشطة تجد عزوفا من القطاع الخاص والقطاع العام بسبب الأعباء المالية والقانونية وتشغيل عدد كبير من العاملين ، خاصة بعد أن توقفت الحكومات في البلدان العربية بسبب برامج التثبيت والتكيف الهيكلي عن الدخول في أنشطة اقتصادية ومن ثم تكاد تكون قد توقفت عن الحاق عمالة جديدة بها.
- (10) إمكانية تواجد النشاط التعاوني بغض النظر عن حالة البنية الأساسية على خلاف النشاط العام والخاص الذى يقتضى توفير بنيه أساسية متطورة حتى يستطيع أن ينتج بشكل اقتصادي ، ولكن النشاط التعاوني من الممكن أن يتواجد في أى مجتمع بشرى كبير أو صغر قرب أو بعد لينتج ما يحتاجه هذا التجمع بدءا من السلع والخدمات الأساسية الى خدمات الصيانة وتكنولوجيا المعلومات.
- وبمقتضى المنهج التعاوني فإن المتطلون أنفسهم يمكنهم أن يقيموا تعاونياتهم ، ومن ثم لا يلجأ كل منهم الى رب عمل كى يشغله ولكنه يجمع جهده مع رفاقه لبدء مشروع مشترك ، فقط تظل هناك حاجة الى يد راعية سواء كانت الدولة بحكم المسؤولية الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني أو التنظيم التعاوني القائم ، وهذا الأخير هو الأنشطة والذى يبدأ دوره بالدعوة عن طريق مختلف وسائل الاعلام ، ثم قبول الجمعيات التي نشأت ضمن بنيانه، وبالتعاون مع الجهات المانحة سواء كانت الدولة أو منظمات محلية أو دولية بتوفير حد أدنى من التمويل مع أخذ الضمانات الكافية.

ومن أهم ملامح ظاهرة البطالة في البلدان العربية تركزها بين الشباب و الداخلين الجدد الى سوق العمل من خريجي المعاهد والمدارس والجامعات وعلى الأخص بين الإناث منهم ومن أجل ذلك تسعى الدول العربية إلى إنتهاج سياسات اقتصادية هادفة إلى رفع معدلات النمو الحقيقية وزيادة الاستثمارات وغيرها من برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تؤدي - على المدى الطويل- إلى تحسين القدرة على توليد فرص العمل والدخل. ألا أنه وبسبب محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها العديد من الدول العربية وما أدت إليه في معظم الأحيان من تزايد معدلات البطالة والفقر لأسباب ليس هنا مجال للخوض فيها فإن العديد من هذه البلدان قد وجدت أن هناك

ضرورة لتنفيذ سياسات تشغيل تدخلية ومباشرة بهدف زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة للمتطلين من أبناءها .

وقد كان من أهم هذه السياسات ما أركز على دعم و ترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي و العمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية و الخاصة و في هذا السبيل فإن جهودا كبيرة قد بذلت للتشجيع على التوسع في إقامة المشروعات الصغرى و المتوسطة، و اعتبرت هذه المشروعات من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كان ذلك تماشيا مع اتجاه عالمي غالب أخذ يسود الدراسات و السياسات الاقتصادية ينظر إلى هذه المشروعات باعتبارها وسيلة أساسية لمعالجة مشكلة البطالة و الفقر و خاصة في الدول النامية.

وفي الحقيقة فإن أهمية هذه المشروعات لا تقتصر على فئة معينة من الدول ولا على كونها وسيلة لمعالجة قضايا اجتماعية محددة حيث تشير الإحصاءات و الدراسات إلى تزايد أهمية هذه المشروعات في مختلف الاقتصادات العالمية بما فيها حتى الدول المتقدمة . و حاليا فإن هذه المشروعات تمثل ما نسبته نحو 90% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في العالم و توظف نحو 50-60% من القوى العاملة على المستوى العالمي.

ومن أهم العوامل التي أثرت و تؤثر في نمو و تطور المشروعات الصغرى في المنطقة العربية ملائمة مناخ الاستثمار و المخاطر السياسي و ذلك من خلال التشريعات الميسره لعملية إقامة هذه المشروعات و المحافظه على حقوقها و تيسير علاقاتها بالأجهزة ذات العلاقة كالضرائب و الجمارك و البنوك و غيرها.

وكذلك حوافز الاستثمار في هذا القطاع و ما يمكن أن تشملته من إعفاءات ضريبيه أو من بعض الرسوم أو دعم لأسعار الفائده و قد تمتد هذه الحوافز إلى توفير الأراضي إقامة البنية التحتية و توفير المرافق الأساسي ضروريه لتشغيل هذه المشروعات.

وكذلك ما يمكن أن توفره السياسه الضريبيه و سياسات الدعم و سعر الفائده و سعر صرف العملة و غيرها من السياسات من إستقرار في أسواق مستلزمات الإنتاج و المنتجات.

وأيضا مدى توفر العماله المدربه المطلوبه للنهوض بهذه الصناعات و تلك الحرف و مدى قدراتها الفنيه و قدراتها على التجديد و كذلك إمكانيات التنظيم و الإدارة المتوافره لهذه المؤسسات سواء كانت ذاتيه أو مأجوره.

وقد يرتبط بذلك أيضا القدرات البحثيه و الإبتكاريه و القدره على نقل التكنولوجيا و تطويعها في المجتمع و توجهات المجتمع نحو تنميتها و تطويرها و الإستفاده منها.

و برغم الآثار السلبيه التي نتجت عن السياسات الاقتصادية في مختلف الدول في ظل تيار العولمه و تحرير الأسواق و تقليص دور الدوله في الشؤون الاقتصادية و التي كان من أبرزها إلغاء

كافة أشكال الدعم التي كانت تحظى بها المشروعات الصغرى والتعاونيه وتركها معرضه للتقلبات السوقيه فى أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات وكل ما ترتب على تحرير أسعار الصرف ، إلا أن العوامل من جانب آخر قد أثرت على ظروف التشغيل وضرورة توافرها مع التطورات التي حدثت فى التكنولوجيا وعلى الأخص تكنولوجيا الإتصال.

أن تبني النظام التعاونى ونشر الثقافه التعاونية لتكون هى الإطار الذى تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى ، يمكن أن يحقق العديد من التغيرات الهامه وعلى سبيل المثال إعادة تكوين الوحدات الإنتاجيه الصغيره فى وحدات أكبر ( الأمر الذى يؤدى إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفرات الساعات).

وكذا انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فاعليه تمكنها من التصدى للقوى الاحتكاريه أو شبه الاحتكاريه فى أسواق السلع الأوليه أو الوسيظه أو النهائيه.

وأيضاً إنشاء وحدات اقتصادية جديده تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب ومدخلات إنتاجيه جديده لم تكن متاحه من قبل.

## دور التعاونيات فى مساندة جهود المشروعات الصغره

تعتبر المشروعات الصغيره والمتوسطه أسلوباً فعالاً للحد من البطاله وتشغيل الشباب وكذا تشغيل المرأه – فالمشروعات الصغيره لا تحتاج إلى تمويل كبير وغير معقد تكنولوجيا – وليست بحاجة إلى اداره كبيره وأو حسابات مكلفه بل وتبرز فيها الكفاءه والمؤهلات التى تبعد أصحاب المشروع عن المغامره غير المضمونه النتائج والتى ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتى والمبادرات الفرديه لدى الشباب.

وقد سبقتنا فى هذا المجال عدد كبير من الدول الأجنبيه فى انتهاج هذا الاسلوب من توفير فرص العمل للشباب من خلال التوجه نحو رسم السياسات المتعلقه بالمشروعات الصغيره والمتوسطه وعلى سبيل المثال لا الحصر فى " اليابان " الصناعات الصغيره تستوعب نحو 80% من العماله اليابانيه – وفى " إيطاليا " يوجد مليونين وثلاثمائة ألف مشروع فردى صغير – وفى أمريكا حققت المشروعات الصغيره أكثر من 15 مليون فرصة عمل كما أن المشروعات الصغيره أستوعبت 70% من قوة العمل الامريكية لدى الشباب – أيضاً بالنسبه لدول الاتحاد الأوربى فإن الصناعات الصغيره والمتوسطه توفر نحو 70% من فرص العمل للشباب دول الاتحاد.

وهنا تجدر الاشارة إلى أهمية التعاونيات الانتاجية بمختلف قطاعاتها فى التصدى لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل إذا ما أحسن ادارة هذه القطاعات من خلال تشريعات حمائية تنهض بالعمل التعاونى وفى هذا الصدد هناك أدوار منوطه بها الدولة تجاه التعاونيات وهناك دور للتعاونيات فى مساندة جهود المشروعات الصغيره.

### أولاً – الدور المنوط بالدولة تجاه التعاونيات :

- أن تتبنى الحكومات العربيه سياسات عامه نحو تمكين التعاونيات من أداء دورها – وذلك من خلال تبني الحكومات إصدار التشريعات المنظمه للمشروعات الصغيره والمتوسطه فى إطار تعاونى بما يكلفه ذلك من خلق شبكه عنقوديه تتكامل مع بعضها.
- أن تتبنى المؤسسات التعليميه تأهيل الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل مع إعطاء أولوية للتدريب الفنى والمهنى.
- أن تتبنى الدول العربيه المبادئ التى دعت اليها منظمة العمل العربيه بشأن توظيف العماله- وإعطاء أولوية للعماله العربيه لشغل فرص العمل التى تتوفر بها.
- أن يتبنى الإعلام المسموع والمرنى والمقروء حملته موسعه نحو توجيه الشباب للدخول فى المشروعات الصغيره والمتوسطه وما تدره تلك المشروعات من دخل مجزى.

### ثانياً – الدور المنوط بالتعاونيات فى مساندة المشروعات الصغيره :

- أن تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها على المستوى المحلى داخل كل قطر عربى أو على المستوى القومى حيث أنه من شأن ذلك الاسراع فى معدلات التنمية فى البلدان العربيه وتوفير فرص العمل.
- التوجه نحو الدخول فى مجالات تعاونية جديده وإنشاء تعاونيات غير تقليديه مثل تعاونيات الصحه والصيدله التعاونية وتعاونيات الخدمات المنزليه غيرها ...
- أن تقوم التعاونيات بإعداد دراسه موضوعيه لطبيعة المشروع الصغير الذى يتم إقامته فى منطقه عملها وبيان جدواه والحاجه اليه – ووضع معايير سليمه لاختياره قبل بدء العمل به.
- أن تتبنى التعاونيات توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير واختيار طريقه التمويل المناسبه للمشروع الصغير.

## كما تستطيع الحركة التعاونية أن تساهم في الحد من مشكلة البطالة بالمقترحات الآتية :

- إقامة جمعيات تعاونية استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليديه مثل إدخال نظام التعبئة والتغليف وكذلك الخضر والفاكهه وبيع الأسماك وبيع اللحوم وهذا النوع من النشاط يوفر فرص عمل كبيرة ويحد من البطاله.
- كذلك يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويليه في مناطق الإنتاج الزراعى مما يؤدي إلى زيادة تشغيل المنشأه القائمه وإتاحة فرص عمل إضافيه فيها.
- وعلى التعاونيات الاهتمام بالأنشطه التدريبيه وإصقال مهارات مختلفه للعنصر البشرى وتأهيلهم وخلق فرص عمل جديده.
- أيضا على التعاونيات إنشاء جمعيات تعاونية فى مجال الخدمات وفى مجال البيئه والخدمات التعليميه والخدمات الصحيه وخدمات النقل وخدمات السياحه والخدمات الثقافيه وغيرها من الخدمات التى تستوعب عدد كبير من العماله وذلك يقلل من مشكله البطاله.
- كذلك تنفيذ مشاريع استثمارية حرفيه - زراعيه - سمكيه - أو صناعيه حرفيه صغيره يتبناها الاتحاد التعاونى الحرفى مع الجهات ذات الاختصاص ومنظمات المجتمع المدنى وذلك من خلال توفير المقومات الأساسية لنجاح الأنشطة خاصة التحويل المباشر وبرنامج التدريب والتأهيل والترويج للمشرو لاجتذاب عدد كبير من الأفراد.
- وأيضاً الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين وكذلك التعاونيات الإنتاجيه الحرفيه والزراعيه والسمكيه بنظام المشاركه بين المنتج والجمعية وعلى الدوله رعايه تلك الشراكه وتوفير أماكن العرض الملائمه وتدريب العماله لإدارتها وهذا النظام يوفر للجمعية عائد يجعلها تتوسع وكذلك يعود بأكبر الأثر فى الحد من ظاهرة البطاله.
- كما أن الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن لها أن تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعيه التعاونية مما يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية لمستهلك المدينه فى الحصول على المنتجات بأسعار معقوله.
- وتنشيط الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها فى المناطق النائيه وذلك من خلال جمعيات استهلاكية وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدميه.

## الخاتمة

إهتمت الأمم المتحدة بالدور الكبير للحركة التعاونية في العالم وإمكانية مساهمتها في الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية فأصدرت القرار رقم 50/47 بتاريخ 1992/12/19 تحت عنوان " دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة " الذي تضمن إعلان أول يوم سبت من يوليو عام 1995 يوما دوليا للتعاونيات احتفاء بالذكرى المئوية لتأسيس (الحلف) التحالف التعاوني الدولي وإمكانية اعتباره يوما سنويا للتعاونيات.

وتشجيع الحكومات على إشراك التعاونيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واخذ ذلك بعين الاعتبار عند دراسة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز دورها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الممثلة للتعاونيات , والعمل على دعم برامج وأهداف الحركة التعاونية الدولية وزيادة هذا الدعم وتقديم تقارير دورية عن مركز التعاونيات ودورها.

وقد ركزت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية دور التعاونيات الواسع في معظم المجتمعات وما لها من قدرة على الإسهام في حل المشاكل الرئيسية وتأكيد دعم التعاونيات وإيجاد البيئة المشجعة لتنميتها وتوجيه اهتمام الحكومات في العالم ( وخصوصا التي تجري في دولها تغيرات هيكلية هامة ) لمغزى دور التعاونيات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمبادرة بدعمها والاستفادة منها في بناء مجتمعها.

وحث الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ذات المصلحة الكبرى في التعاونيات مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الحكومية المعنية والمنظمات التعاونية الدولية على الانتماء مبكرا للجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها وعلى ضمان فعاليتها وتقديم إسهاماتها لها من الموارد المناسبة كما فعل ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد وثائق منظمة العمل الدولية على ضرورة تحرير التعاونيات من سيطرة الحكومات ومسايرة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة حيث أصبح للتعاونيات دورا جديدا ومهما في البلدان الصناعية وفي البلدان الشيوعية السابقة و للبلدان النامية ، خصوصا في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجارية كالبطالة والتنمية الاجتماعية.

إن التعاونيات بوصفها منظمات تعمل في بيئة تنافسية لها دور مميز كمنشآت اقتصادية ضمن المجتمع المدني حيث أظهرت مقدرة فائقة على العمل في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الصناعية واستجابت بشكل جيد للتغير الجذري في بيئتها والقيام بدور بناء في الحياة الاقتصادية والمجتمع المدني على حد سواء , مع إمكاناتها في توليد العمالة واستمرارها ودعم روح المبادرة وخلق الثروات وتوفير الخدمات الاجتماعية الملحة في مواجهة انخفاض قدرة الدول على القيام بذلك لأنها نموذجا خلافا من نماذج الحلول التي تستند عليها الدولة كمحرك للنمو والتنمية , فكلما ازداد إلغاء الضوابط المفروضة على الاقتصاد كلما ازدادت أهمية القيم والمبادئ التعاونية الأصيلة.

ولقد كان الخروج المبكر للدولة من المجال الاقتصادي ونفض يدها عن إشكاليات البطالة والتشغيل والتضخم والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر دون تمكين التعاونيات وترك الملعب كله تقريباً للقطاع الخاص دون أن يكون هذا القطاع مؤهلاً لذلك برغم مساندة الدولة له كاملاً من الأسباب الرئيسية لمشكلة البطالة في البلدان العربية.

ويرتبط بدور الدولة الوطنية التنموية حتى يمكن الخروج من مشكلة البطالة مساندة الصناعات الصغيرة ووضعها في إطار تعاوني باعتبارها أحد أهم أعمدة استنهاض الاقتصاد في البلدان العربية سواء لقدرتها التشغيلية أو التكنولوجية، ويمكن أن تتمثل رعاية الدولة لهذه المشروعات في إعداد مشروع نمطي لكل صناعة صغيرة يكون قابلاً للتكرار من حيث تحديد أهم الملامح الرئيسية لكل مشروع في نوع الآلات والمعدات اللازمة والتكلفة الاستثمارية ومتطلبات السوق وتحقيق الانتشار الصناعي المتوازن على مستوى البلاد ومعاونة المستثمرين في تحديد واختيار أنسب مجالات الاستثمار، هذا بالإضافة إلى تحديث البنية الصناعية بما فيها المصرف الصناعي وتطويره حتى يتمكن من القيام بدوره الأكبر في تقديم التسهيلات والتيسيرات الضرورية لدفع الاستثمار الصناعي واتخاذ سياسات توطين التكنولوجيا الصناعية من خلال مراكز التكنولوجيا ومراكز خدمة الأعمال وإعداد خريطة استثمارية والاستفادة من مخرجات الخريطة الصناعية بما يمكن من إحداث التنمية الصناعية والتكامل.

كما يرتبط بدور الدولة في الاقتصاد بما يؤدي إلى الحد من انتشار البطالة تمكن التعاونيات وإعادة هيكلة القطاع الخاص عن طريق تعزيز المنافسة والتخلص من الممارسات الاحتكارية وحفز القطاع الخاص على الالتزام الاجتماعي بسد منافذ التهرب الضريبي وحماية المستهلك من الغش والتدليس والمغالاة في تقدير الهوامش ، والتكافؤ في مقومات المنافسة بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام وذلك بتخليص قطاع الأعمال العام من التهديد الواقع عليه والمتمثل في أن إصلاحه وإعادة تأهيله هو لتجهيزه للبيع الأمر الذي أفقده كل حافز على التطوير وضع على المجتمع استثماراته الصناعية التي اجتهد المجتمع في إقامتها منذ بداية القرن الماضي.

أن السوق لا يملك قوى تصحيحية ذاتية تؤدي إلى ارتفاع التشغيل وعدالة توزيع الدخل والثروة ومن ثم فقد ظلت قضايا البطالة والفقر تفرض نفسها في أغنى المجتمعات الرأسمالية وأقدمها عملاً بنظام السوق، ومن ثم فاقتلاع البطالة والفقر يقتضي في حالة الأخذ بنظام السوق دوراً فاعلاً لدولة تنموية تمكن التعاونيات كآلية مجتمعية تكبح جماح القطاع الخاص وتحقق التنمية المتوازنة.

" والله المستعان "

## المراجع والمصادر

- 1- د. أحمد عبد الظاهر – أجنحة الحماية الاجتماعية – مطابع روزاليوسف – 2012.
- 2- د. أحمد عبد الظاهر – د. محمود منصور – مؤتمر آلية تنمية تجاره العربية البينية فى نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- 3- منظمة العمل العربية – وحدة العمل التعاونى ودوره فى تحقيق التكامل الاقتصادى التعاونى – د. محمود منصور.
- 4- منظمة العمل الدولية – توصية تعزيز التعاونيات رقم 193 لسنة 2002.
- 5- مؤتمر العمل الدولى – التقرير الخامس – تقرير التعاونيات 2001 – منظمة العمل الدولية.
- 6- التعاونيات والتنمية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصره – د. خالد يونس 1991.
- 7- د. محمد عبد الظاهر – دور الحركة التعاونية فى مرحلة التحول الاقتصادى.
- 8- الاتحاد العام للتعاونيات – استراتيجية الحركة التعاونية المصرية حتى 2020.
- 9- الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى المصرى.
- 10- الاتحاد التعاونى الانتاجى المركزى المصرى.
- 11- الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى.
- 12- الاتحاد التعاونى الاسكانى المركزى المصرى.
- 13- الاتحاد التعاونى للثروة المائية المصرى.
- 14- التعاونيات مشاركة وتنمية – الاتحاد العام للتعاونيات.
- 15- الاتحاد التعاونى العربى – ندوة دور التعاونيات فى دعم جهود ومكافحة البطاله وتوفير فرص العمل فى العالم العربى – أبريل 2010 – القاهرة
- 16- تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية – مصر - المجالس القومية المتخصصة.
- 17- الاتحاد التعاونى العربى.
- 18- المنظمات العربية الأعضاء.
- 19- جامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادى العربى الموعد – أعداد مختلفه.
- 20- د. أحمد عبد الظاهر عثمان – اقتصاديات وتشريعات التعاون – كلية الحقوق – جامعة القاهرة- 2012.